

"انهيار الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية"، أفيث تاترسكي، مؤسسة "عير عيم"، 5.8.2025

مقدمة:

مرحباً بالجميع وشكراً لانضمامكم إلينا في اجتماع "عيون على غزة" اليومي. اليوم نُحوّل انتباهنا إلى الضفة الغربية — ليس لنصرف أنظارنا عن غزة، بل لنكوّن صورة أشمل عن حملة الدمار التي تشنها إسرائيل ضد الفلسطينيين. في الضفة الغربية، يستخدم الجيش أدوات وأساليب طوّرت في غزة، بما في ذلك القصف الجوي، بهدف تصعيد القمع بشكل كبير: عنف المستوطنين القاتل المدعوم من الجيش، هدم المنازل والبنية التحتية، القيود على الحركة، وموجات التهجير وسلب الأراضي.

اليوم سنستمع إلى أفيث تاترسكي حول انهيار الاقتصاد في الضفة الغربية — وهو منظور جديد لم نتناوله بعد — وعن طموح إسرائيل لإعادة تشكيل الحيز الفلسطيني في الضفة من خلال جعل الحياة هناك مستحيلة، لا تطاق. أفيث تاترسكي هو باحث في مؤسسة "عير عيم" وناشط في جمعية "الدارما المنخرطة". شكراً لانضمامكم إلينا، أفيث. نحن متشوقون لسماحك.

المحاضرة:

مرحباً بالجميع، وشكراً للنيور ولكل المنظمين. لديّ حوالي ثماني دقائق، لذا سأدخل في الموضوع مباشرة. أود أن أصف بعض الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها إسرائيل، ثم أعلّق عليها. أتصور أن الوقت سينفذ قبل أن أتمكن من الحديث عن دورنا — عما يمكننا فعله — ولكن يمكنكم سؤالي لاحقاً. لا أملك إجابات جيدة، ومع ذلك، لا بد من مناقشة هذا الأمر.

الحقيقة الأساسية، والمعروفة نسبياً، هي أنه حتى 8 أكتوبر — وحتى قبل 7 أكتوبر — كان جزء كبير من سكان الضفة الغربية يعتمدون في معيشتهم على العمل داخل إسرائيل أو في المستوطنات. حوالي 150,000 شخص عملوا هناك، معظمهم بتصاريح، وحوالي 30,000 بدون تصاريح — أي بشكل غير قانوني.

منذ 8 أكتوبر، قررت إسرائيل منعهم من الدخول إلى داخل الخط الأخضر. في حالة الطوارئ والذعر الحقيقيين في ذلك اليوم، قد يُفهم هذا القرار، لكنه لا يزال سارياً حتى اليوم. ينطبق هذا المنع على العمل داخل إسرائيل. أما العمل في المستوطنات، فلم يُفرض عليه الحظر. كل مستوطنة تقرر بنفسها: بعضها يسمح للعمال، وأخرى لا.

ونتيجة لذلك، يعمل اليوم فقط حوالي 25,000-30,000 فلسطيني من الضفة الغربية — معظمهم في المستوطنات أو في المناطق الصناعية الإسرائيلية داخل الضفة. بضعة آلاف فقط، يُطلق عليهم "العمال الأساسيون"، يُسمح لهم بالدخول إلى إسرائيل. لكن الغالبية العظمى — أكثر من 100,000 شخص — فقدوا مصدر رزقهم منذ ما يقارب العامين، ولا يزالون ممنوعين من العودة إلى وظائفهم.

الأثر المباشر يقع عليهم وعلى أسرهم. أكثر من 100,000 أسرة — نصف مليون شخص — تُركوا بدون دخل. يسكن الضفة الغربية حوالي ثلاثة ملايين فلسطيني، مما يعني أن سدس السكان تقريباً قد فقدوا مصدر رزقهم. القليل جداً تمكن من إيجاد بدائل.

من منظور أوسع، كان 22٪ من العمال في الضفة الغربية يعملون في إسرائيل. المئة ألف المتأثرون يشكلون حوالي 18-19٪ من القوى العاملة. وكان دخلهم الشهري يبلغ حوالي 1.5 مليار شيكل — اختفى فجأة من الاقتصاد الفلسطيني. والصدمات ارتدت إلى الجميع: أصحاب المحال التجارية، الأعمال المختلفة، وأكثر من ذلك.

السلطة الفلسطينية، التي تجمع الضرائب من أجور العمال، فقدت أيضاً هذا الدخل. مع اختفاء 1.5 مليار شيكل من الدخل، تراجعت الإيرادات الضريبية بشكل كبير.

بالنسبة لأولئك الذين لا يعملون منذ ما يقرب من عامين، فإن المعاناة لا توصف. العديد من الأسر لم تعد قادرة على شراء الطعام، وتعتمد على المساعدات. وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتاجين إلى مساعدات غذائية قد تضاعف، ويبلغ الآن 700,000 شخص — أي حوالي ربع السكان. حتى أولئك الذين ما زالوا قادرين على الصمود يواجهون نفقات لا يمكنهم تغطيتها: كالعلاج الطبي، على سبيل المثال. كثيرون في الضفة يفتقرون للتأمين الصحي، وحتى من يملكه، يجد أنه لا يغطي ما يعتبره الإسرائيليون من الحقوق الأساسية.

مثال آخر: الأطفال الذين أنهوا المدرسة ويأملون في دخول الجامعة — وهو عبء مالي أصبح الآن بعيد المنال لكثير من العائلات.

أما على مستوى السلطة الفلسطينية، فالوضع مأساوي. 60٪ من ميزانيتها تعتمد على الضرائب والجمارك. وبموجب اتفاقيات أوسلو — وتحديداً بروتوكول باريس — تتحمل إسرائيل مسؤولية جمع هذه الإيرادات: ضرائب الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، والجمارك على الواردات والصادرات، وضريبة القيمة المضافة على المنتجات الإسرائيلية المباعة في الضفة الغربية.

وكان من المفترض أن تنقل إسرائيل هذه الأموال إلى السلطة الفلسطينية، وهكذا كان الأمر يسير منذ ما يقرب من 30 عاماً. لكن في عام 2018، قررت الحكومة الإسرائيلية معاقبة السلطة الفلسطينية على قيامها بتحويل مخصصات إلى الأسرى الفلسطينيين وعائلات الفلسطينيين الذين قُتلوا — سواء على يد إسرائيل أو خلال هجمات على إسرائيليين.

ومنذ عام 2019، أي قبل أكتوبر 2023 بوقت طويل، بدأت إسرائيل في خصم عشرات ملايين الشواقل شهرياً من هذه الأموال، وهي أموال تخص السلطة الفلسطينية. ويتم ذلك بشكل أحادي.

منذ أكتوبر 2023، تصاعدت هذه الخصومات. الأمر الآن بيد وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، الذي قرر أن الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية لموظفيها في غزة تُعد تمويلاً لحماس. ومنذ 8 أكتوبر، عاقبت إسرائيل السلطة الفلسطينية على هذه المدفوعات، وكذلك على المخصصات التي تُدفع للفلسطينيين المتورطين في أعمال عنف ضد الإسرائيليين.

منذ عام 2019، خصمت إسرائيل ما مجموعه 6-7 مليارات شيكل — حوالي نصفها، أكثر من 3 مليارات، منذ أكتوبر 2023 فقط. وتشير التقديرات الحالية إلى أن إسرائيل تحتجز 40% من هذه الأموال، التي تشكل أصلاً 60% من إيرادات السلطة الفلسطينية. وبالتالي، فإن العجز المالي هائل.

والنتيجة: موظفو القطاع العام — المعلمون، وموظفو المستشفيات، والأطباء، والممرضون، وغيرهم — لم يتلقوا رواتب كاملة منذ سنوات، على الأقل منذ عامين. وقد بدأت هذه المشكلة قبل أكتوبر 2023، لكنها تفاقت منذ ذلك الحين. في الأشهر الأخيرة، تراجعت الرواتب إلى 50% من قيمتها. الوضع بالغ الخطورة وله تبعات واسعة.

الخاتمة:

أود التأكيد على عدة نقاط. أولاً، حتى قبل أكتوبر 2023، كان الاقتصاد الفلسطيني هشاً. وهذه الضربات بالتالي مدمرة. ثانياً، من السهل تصوير الإجراءات التي وصفتها كـ "عمليات أمنية". لكن خلف الخطاب الأمني الإسرائيلي، تختبئ سياسات ضارة للغاية. وبما أن من يقف خلفها هو بتسلئيل سموتريتش، فإن الهدف يصبح واضحاً: انهيار السلطة الفلسطينية.

الغاية هي دفع الاقتصاد إلى الحافة، تقويض الاستقرار، والتسبب في انهيار السلطة الفلسطينية — وهو ما يُعرف في الخطاب الإسرائيلي أحياناً بـ "إشعال الأرض". من يستمع إلى سموتريتش وحلفائه لن يشك لحظة: ما فعلته إسرائيل في غزة، تسعى الآن لتكراره في الضفة الغربية. وتحقيق ذلك يتطلب، في نظرهم، زعزعة الاقتصاد كأداة أساسية.